الدورة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

First Session of the Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly

Première Session de l'Assemblée parlementaire euroméditerranéenne

Cairo 12-15 March 2005 القاهرة ١٢-١٥ مارس ٢٠٠٥

نتائج الدورة الأولى
للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

القاهرة، ١٢-١٥ مارس ٢٠٠٥

قـــرار

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

حول تقييم عملية برشلونة

عشية الذكرى العاشرة لإطلاقها

(تم اعتماده يوم ١٥ مارس ٢٠٠٥ فى القاهرة)

على أساس التقرير المقدّم من السيدة طوقية سيفى رئيس لجنة المسائل السياسية والأمنية وحقوق الإنسان، نيابة عن اللجنة

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية :

- بالنظر إلى إعلان برشلونة الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، وبرنامج العمل المرفق به.
- وبالإطلاع على نتائج جميع المؤتمرات الوزارية الأورومتوسطية، والمؤتمرات الوزارية القطاعية التى عقدت منذ إطلاق عملية برشلونة.
- وبالنظر إلى البيانات الصادرة عن الجلسات العامة الخمس للمنتدى البرلمانى الأورومتوسطى منذ إنشائه فى نوفمبر ١٩٩٨ وحتى تحوله إلى جمعية برلمانية أورومتوسطية فى المؤتمر الوزارى السادس الذى عقد بنابولي ٣ ديسمبر ٢٠٠٣.
- ونظراً لالتزام المؤتمر الوزارى الأورومتوسطى فى اجتماعه الذى عقد يومى ٥ و٦ مايو ٢٠٠٤ فى دبلن – بالتشاور فيما يتعلق بموضوع الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية.
- وبالإطلاع على المادة ٣ – فقرة (١) من لائحتها؛

أ- أن السياسة المتوسطية تشكل إحدى أولويات العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبى، وإذ تذكر بأن المؤتمر الوزارى فى برشلونة شكل نقطة تحول تاريخية فى العلاقات الأورومتوسطية.

ب- وإذ يعتبر أن إعلان برشلونة وبرنامج العمل المرفق به قد وضعا إطاراً دائماً متعدد الأطراف فيما بين الحكومات بصفة أساسية؛ إطاراً يقوم على روح الشراكة الشاملة وذلك من خلال ثلاثة محاور تشكل الجوانب الثلاثة للشراكة وهى*:

---

* تحفظ وفد سوريا على القرار بأكمله.

تحفظ وفد تركيا على عبارة "وخاصة المسألة القبرصية" فى الفقرة ٢٤.

- حوار سياسى مدعم ومنتظم.
- تنمية التعاون الاقتصادى والمالى.
- تعظيم البعد الاجتماعى والثقافى والإنسانى.
- وتذكر فى هذا الصدد أن الإطار متعدد الأطراف مكمل لتعزيز العلاقات الثنائية.

ت- وإذ تشير إلى أن كافة الدول الموقعة اعتبرت منذ البداية أن مؤتمر برشلونة هو الذى أرسى قواعد عملية مفتوحة ومتطورة تستند إلى مبادئ المساواة والمسئولية المشتركة والتضامن والمشاركة ، وهى الأهداف التى يحددها البيان الختامى.

ث- وإذ تدرك أن عملية برشلونة ولدت من انطلاقة تفاؤل انبعثت من مؤتمر السلام فى مدريد، ومن اتفاقيات السلام فى أوسلو التى كانت بمثابة النافذة الملائمة لحل الصراع فى الشرق الأوسط.

ج- وإذ تدرك مع ذلك أن الأحداث التى وقعت فى بداية هذا القرن (الركود ثم فشل مشروع إقامة السلام بين اسرائيل وفلسطين، والهجمة الإرهابية على نيويورك، وحرب العراق والطريق الطويل المليئة بالصراعات والعنف فى اتجاه السلام فى هذا البلد) قد غيرت بعمق الإطار الدولى فأثرت على نتائج عملية برشلونة.

ح- وإذ تعى أن صراع الشرق الأوسط لا يزال مشكلة سياسية كبرى لا يمكن للمجتمع الأورو- متوسطى أن يغفلها، وهى المشكلة التى تثقل بشدة على فعالية عملية برشلونة.

خ- وإذ تعتبر أن الاعتماد المتبادل - منذ إطلاقه - بين الاتحاد الأوروبى وشركائه المتوسطيين يزداد وضوحاً وذلك بدءا من تأمين

تموين الطاقة، وانتهاءً بحماية التراث البيئى، ومرورا بالهجرة والتنمية المستدامة والتجارة والاستثمارات والتواصل الثقافى والحضارى ومكافحة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

د- وإذ تعتقد أن شعوب الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط الشريكة لا تؤمن بصدام الحضارات وأن الرأى العام الأورو- متوسطى- فى أغلبيته - يرفض هذه الفرضية الخطيرة.

ذ- وإذ تشير إلى أن عملية برشلونة هى المحاولة الوحيدة القائمة فى المنطقة الأورو- متوسطية بأكملها التى تعمل منذ عشر سنوات على خلق مجال للاستقرار والازدهار يقوم على قيم مشتركة وذلك عن طريق منهج للعلاقات الدولية يشجع على تعاون أوثق وأكثر صلابة وتناسقاً بين كافة الدول والشعوب الأورو- متوسطية.

ر- وإذ تشير إلى أن احترام حقوق الانسان والدفاع عنها، والديمقراطية ودولة القانون فى بلاد حوض المتوسط إنما تشكل أساس عملية برشلونة؛ اتفاقيات التجمع من ناحية والإطار متعدد الأطراف للتعاون الأورو- متوسطى من ناحية أخرى.

ز- وإذ تدرك أن توسيع الاتحاد الأوروبى ليشمل ٢٥ دولة يجب أن ينظر إليه على أنه فرصة لا تهديداً للشراكة الأورو- متوسطية، مع ملاحظة أن زيادة عدد الأطراف السياسية الفاعلة تثير الكثير من التحديات بالنسبة لمناهج العمل الخاصة بعملية برشلونة.

س- وإذ ترى أن عملية برشلونة قد شجعت على وضع نظام مؤسسى للحوار متعدد الأطراف (من إقليم لأخر) طابعه ليس حكوميا بينيا فحسب، وإنما برلمانيا ايضا فيما بين البرلمانات الوطنية للدول الأورو- متوسطية فى عملية برشلونة والبرلمان الأوروبى.

ش- وإذ تشير فى هذا الصدد إلى أن أحد عشر مؤتمراً أورو- متوسطياً لوزراء الخارجية، وواحداً وعشرين مؤتمراً وزاريا مشتركا فى معظم قطاعات النشاط قد عقدت خلال السنوات التسع الأخيرة، مما يشهد بقوة هذا الحوار الرسمى متعدد الأطراف.

ص- وإذ تدرك أنه بالرغم من توفير الموازنات والإمكانيات المالية (٦,٤ مليار يورو من موازنة المجموعة خصصت للتعاون المالى بين الاتحاد الأوروبى وشركائه المتوسطيين منذ عام ١٩٩٩ و ١,٨ مليار يورو لدعم السلطة الفلسطينية منذ بداية عملية السلام فى عام ١٩٩٤)، إلا أن الفجوة الاقتصادية بين ضفتى المتوسط ازدادت اتساعا.

ض- وإذ تلاحظ أنه بالرغم من الجهود التى بذلت لابد من التعجيل بعملية التحديث السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية الشريكة، إذ أن بعض المؤسسات الدولية كانت قد ذكرت بهذا الخصوص أن التحدى عظيم بالفعل، حيث أن ٦٥٪ من السكان فى هذه البلاد تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، وأنه فى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ سيبلغ متوسط عدد الوافدين الجدد على السكان العاملين ٤,٢ مليون شخص فى السنة، أى ضعفى العدد الذى سجل فى العقدين الماضيين.

ط- وإذ تذكر أن الدول العربية قد أبدت استعدادها لمواجهة هذا التحدى كنتيجة لإعلان تونس بشأن الاصلاح والتحديث الذى أصدرته جامعة الدول العربية فى مايو ٢٠٠٤.

ظ- وإذ تلاحظ إطلاق مبادرات سياسية أخرى مؤخراً بصدور بيان " سى إيلاند Sea Island، عن مجموعة الثمانية حول "الشرق الأوسط

الكبير وشمال أفريقيا"، وسياسة الجوار والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبى ومنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط.

ع- وبالنظر إلى أن فعالية مبادرة الاتحاد الأوروبى التى أطلقتها الإرادة السياسية على النحو الوارد فى إطار الشراكة الأورو متوسطية ينبغى أيضاً أن يراعى فيها سياق العلاقات عبر الأطلنطى.

غ- وإذ تسلم بأن اتفاقات الصداقة والتعاون وحسن الجوار الثنائية وكذلك أدوات المشاورات السياسية المعززة التى تربط عدداً من الدول الأورومتوسطية من شأنها أن تسهم إيجابياً فى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار فى المنطقة برمتها.

ف- وإذ تدرك أن المبادرات دون الإقليمية بين الشمال والجنوب، وعلى سبيل المثال " الحوار ٥ + ٥ من شأنها أن تفسر بمزيد من الوضوح الشراكة الأورومتوسطية فى مجملها وكذلك تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب فيما بين مختلف بلدان المتوسط غرباً وشرقاً.

ق- وإذ تلاحظ أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية العشر الشريكة مازالت قائمة على أسس متينة، وأن الاتحاد الأوروبى مازال يحظى بمعاملة تجارية متميزة مع الشركاء المتوسطيين.

ك- وإذ تعى أن نقطة ضعف الشق التجارى فى عملية برشلونة تكمن فى ضيق وركود التبادل التجارى بين الدول العشر الشريكة فى الضفة الجنوبية للمتوسط مما يصعب إقامة منطقة للتبادل الحر فى الأفق الممتد حتى عام ٢٠١٠.

ل- وإذ تشير فى هذا الصدد إلى أن اتفاق أغادير الذى يتيح تحرير التجارة بين المغرب وتونس، ومصر والأردن يعد نموذجاً طيباً للطريق الواجب إتباعها إذا كان ثمة رغبة فى بلوغ هذا الهدف.

م- وبالنظر إلى أن عام ٢٠٠٥ قد أعلن عام منطقة المتوسط من المؤتمر الوزارى الأورومتوسطى المنعقد فى لاهاى،

ن- وإذ تؤمن بأن التنظيم المؤسسى للبعد البرلمانى فى عملية برشلونة من شأنه أن ينشط الشراكة الأورومتوسطية،

عملية برشلونة : مازالت مفهوما قيما للتعاون:

١- تشير إلى أن عملية برشلونة أصبحت ورقة دائمة اقتصادية وسياسية بالنسبة لكافة الشركاء، وتذكر بأن عملية برشلونة فى مواجهة مبادرات سياسية أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف اتخذت مؤخراً بشأن المنطقة، يمكن أن تتزود بإطار مفاهيمي تثبت صحته تجربة طويلة من التعاون والجهود المالية التى أتت ثمارها بالفعل.

٢- وتلاحظ تمسك الشركاء الثابت بعملية برشلونة الذى يمثله الإطار المرجعى لعلاقات التعاون والتضامن بين الاتحاد الأوروبى والدول الشريكة فى البحر المتوسط.

٣- وتلاحظ أن أهداف وفلسفة التعاون التى حددها إعلان برشلونة فى عام ١٩٩٥ لا تزال صحيحة، بل أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للشراكة الأورو- متوسطية، وتلاحظ أنه منذ ذلك الحين بذل الكثير- فى هذا السياق - لتحقيق الأهداف وأنه مازال هناك الكثير الذى يجب إنجازه لبلوغ تلك الأهداف.

٤- ترى أن النتائج المرضية المتوقعة لم تتحقق ولم يتح لها أن تخفف من حدة التوتر أو بوادر الانهيار التى طرأت بين شمال البحر الأبيض وجنوبه ومع ذلك يظل اليقين على ما هو عليه من أن عملية برشلونة بكونها قابلة للتحسين أفضل إطار للتشاور فى مجال السياسة والتعاون الاقتصادى ومن شأنها أن تسهم بفاعلية فى إقرار السلام والأمن والتعاون فى حوض البحر الأبيض.

٥- وتعتقد أن عملية برشلونة تمثل تجربة فريدة فى نوعها كإطار للتشاور والتعاون متعدد الأشكال، وترى أن تنظيم حوار متعدد الأطراف يعد تقدماً نظراً لإتاحته الفرصة للوزراء ولكبار الموظفين على ضفتى المتوسط للاجتماع بشكل دورى لعرض مشكلات المنطقة والاشتراك فى تحديد حلول لها.

٦- وتأمل مع ذلك، التوصل إلى أساليب عملية تمكن الدول المتوسطية الشريكة من الاضطلاع بدور أكثر أهمية فى هذا الحوار السياسى الرسمى بغية تعزيز المسئولية المشتركة وروح المبادرة والتوافق المتبادل، وهى السمات التى يجب أن تميز الشراكة، وفى هذا الإطار ترى أن تطبيق مبدأ الرئاسة المشتركة، ومبدأ تناوب مكان عقد الاجتماعات الوزارية يجب أن يتم فى أسرع وقت ممكن.

٧- وتلاحظ أن حيوية الحوار المؤسسى قد بدأ يؤثر فى أوساط الشركات والسلطات المحلية والمدن الكبرى والجامعات، والمجتمع المدنى ويشجع كل هذه الأطراف الفاعلة على مزيد من المساهمة فى تدعيم "شبكة الاتصالات " هذه والتى تشكل ضرورة لدفع الحوار والتفاهم المتبادل وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والاستثمارات التى تخلق فرص العمل.

٨- وتشير إلى أن إنشاء مؤسسة "آنالیند" لحوار الثقافات والحضارات مؤخراً، وإنشاء جمعيتنا فى عام ٢٠٠٤ كمؤسسة برلمانية لعملية برشلونة، إنما هى نتائج ملموسة يجب أن تشجع على التعاون فى مجال التطبيق الديمقراطى وحقوق الانسان، وأن تقرب الشراكة الأورو- متوسطية من المواطنين.

٩- وتؤكد أن عقد اتفاقيات شراكة أورو- متوسطية مع دول المتوسط العشر يعد نتيجة مهمة لعملية برشلونة، وترى ضرورة إنجاح هذه الشبكة من الاتفاقيات التى ترسى الأمن القانونى اللازم للاستثمارات، بحيث يتم إعمالها بالكامل وتكميلها باتفاقيات بين الجنوب والجنوب، وفق نموذج اتفاق أغادير، بحيث يكون متاحاً لجميع الشركاء.

١٠- وتؤكد أن تدعيم الأدوات المالية للشراكة ، وتحقيق الاستخدام الأمثل (برنامج ميدا ١، وميدا ٢، وقروض بنك الاستثمار الأوروبى، والتسهيلات المالية التى تمنحها الهيئة الأوروبية لتسهيل الاستثمار والشراكة)، إنما تعد أيضا نتيجة إيجابية لعملية برشلونة، مع التسليم بأن بلدان الجنوب لم تحقق قدراً مساوياً من الفائدة.

١١- وتلاحظ أن الحوار السياسى والأمنى أصبح مؤخراً أكثر كثافة وفاعلية بالرغم من ضآلة التقدم الذى تم إحرازه فى موضوع الميثاق الأورومتوسطى للسلام والاستقرار الذى يعرقل صدوره الصراع فى الشرق الأوسط، وتحاط علماً بأن الشركاء الأورو- متوسطيين بدأوا فى مناقشة الموضوعات الحساسة مثل إجراءات مواجهة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة، مع التأكيد أن مكافحة الإرهاب ينبغى ان تتم فى ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولى بما فى ذلك القانون الإنسانى وحقوق اللاجئين مع التذكير بأن مثل هذه الالتزامات تشمل حتماً منع التعذيب وسائر العقوبات والجزاءات غير الإنسانية والمحطة لكرامة الإنسان،

١٢- تعرب عن قلقها من أن بعض الدول بحجة الكفاح ضد الإرهاب أعلنت عن تبنى تشريعات تخالف الالتزامات الدولية بشأن حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين ومبادئ سيادة القانون.

١٣- يرحب فى هذا الصدد بإدراج بنود خاصة بعدم انتشار اسلحة الدمار الشامل فيما يتعلق بالاتفاقات وخطط العمل القادمة ويؤكد أنه ينبغى أن تتخذ مثل هذه التدابير من جانب جميع الشركاء دون أى استثناء كى تصبح بذلك منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من أى اسلحة دمار شامل. ويطالب بمزيد من اهتمام البلدان الشريكة لدى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وأن توقع جميع البلدان الأورومتوسطية على معاهدة عدم الانتشار.

١٤- وتذكر بأن التقدم فى مجال احترام حقوق الإنسان ونمو دولة القانون، والديمقراطية فى حوض البحر المتوسط قد وردت ضمن التوقعات المأمولة فى إعلان برشلونة.

١٥- تدرك التطور الذي حدث بأشكال مختلفة لعملية الديمقراطية البرلمانية فى المنطقة.

١٦- تطالب بتشكيل لجان فرعية فى مجال حقوق الإنسان فى إطار اتفاقات الشراكة بما يتيح إجراء حوار منظم بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. ويرى أن مثل هذه اللجان الفرعية تعد عنصرا رئيسياً من خطط العمل وكذلك تؤكد على أهمية استشارة المجتمع المدنى وحفزه على المشاركة فى عمل هذه اللجان الفرعية كي يتسنى بذلك وضع حقوق الإنسان .

١٧- تعبر عن رأيها بأن المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان (ieddh) ينبغى أن تضطلع بدور أساسى فى النهوض بالقيم التى قام عليها الاتحاد الأوروبى فى إطار عملية برشلونة. وتطالب فى هذا الشأن، بتعزيز هذا الجهاز فى إطار الشراكة الأورومتوسطية بما يؤدى إلى دعم التنمية وتقوية أركان المجتمعات المدنية والمؤسسات غير الحكومية.

١٨- وتلاحظ أن المقارنة بين الأهداف والإنجازات فى مجالات الشراكة الأخرى ليست عادلة، وتلاحظ أيضاً أن النتائج الملموسة فى عدد من الحالات (مجتمع المعلومات والصحة) لا تزال متواضعة نسبيا، وأن الجهود المبذولة تفتقر إلى الاستمرارية.

"مركزية عملية برشلونة"

١٩- وتعرب عن أملها فى أن يزول اللبس القائم بسبب تعدد المبادرات السياسية المتعلقة بمنطقة المتوسط سواء تلك التى أطلقها الاتحاد الأوروبى، أو تلك التى تشارك فيها دول أعضاء، وترى فى هذا الشأن أن تنشيط عملية برشلونة يجب أن يدرج سياسة الجوار الأوروبية، والشراكة الاستراتيجية كمشروعين مكتملين لعملية برشلونة، وتفتحان لها آفاق جديدة بإثرائها، وإضافة المزيد من التآلف إلى الشراكة الأورو- متوسطية برمتها.

٢٠- وتدعو مجلس وزراء الاتحاد والمفوضية الأوروبية إلى توضيح الارتباط المؤسسى والوظيفى بين عملية برشلونة وسياسة الجوار والشراكة الاستراتيجية.

٢١- وتأمل أن تحتفظ عملية برشلونة المنشطة (برشلونة +) بموقع مركزى داخل الشراكة الأورو- متوسطية لتبقى مظلة للشراكة والحوار بين الاتحاد الأوروبى ومنطقة المتوسط.

٢٢- تؤمن بأن عملية برشلونة ستدعم بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة التى تهدف إلى دفع الحكم الرشيد والجوانب الاقتصادية والمالية للشراكة، وبالاهتمام المتزايد الذى توليه الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد والمنطقة لتدعيم التعاون فى مجالى الارهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، وللحوار والتعاون فى مجالات سياسة الهجرة والأمن والدفاع.

٢٣- وتؤكد على أن سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها مكملة لعملية برشلونة لا يجب بأى حال من الأحوال أن تمحو مبادئ المساواة والمسئولية المشتركة والتضامن والتعاون، ولا إطار برشلونة متعدد الأطراف، وتسترعى الانتباه خطر تزايد الاعتماد الثنائى من جانب الدول الشريكة على الاتحاد الأوروبى، هذا إذا ما تم التركز فقط على النهج الثنائى المميز، وهدم التعاون دون الإقليمى الضعيف القائم فعلاً.

نحو "برشلونة" فى إطار تحالف الحضارات:

٢٤- تعتقد أن العيد العشرين لإعلان برشلونة يتيح الفرصة لتقييم النتائج المترتبة على تنفيذه، وزيادة التعاون بين ضفتى المتوسط إلى أعلى مستوى، وتأمل أن المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربى يمكن ان تبدأ كما كان المنظور فى عام ٢٠٠٥ طبقاً لنص القرار الصادر عن المجلس الأوروبى فى ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٥- وتشير إلى أن نجاح سياسات التنمية فى المنطقة المتوسطية، وضمان شراكة أكثر فعالية بين دول شمال وجنوب المتوسط يعتمد بشكل وثيق على خلق مناخ من الأمن والاستقرار فى المنطقة.

٢٦- تعرب عن قلقها إزاء قيام " مراكز استضافة أولية " للمهاجرين فى بلدان البحر الأبيض بناء على طلب بعض الدول الأعضاء بالاتحاد لا تمنح الحد الأدنى من الضمانات لمن يعنيهم الأمر بالنسبة للحقوق الأساسية ويذكر بأن تنظيم تدفق المهاجرين ينبغى ألا يقوم على اعتبارات أمنية فحسب دون سواها وإنما يجب أن ترتكن على إيجاد وتنظيم تنمية اجتماعية ودائمة لبلدان البحر الأبيض.

٢٧- يذكر بأن المسئولية المشتركة لجميع الدول الأورومتوسطية فى التحكم في تدفق المهاجرين من الشمال إلى الجنوب من ناحية على الشاطئ الجنوبى وبوجه خاص مواجهة الهجرة غير الشرعية للبشر والاتجار فيهم من ناحية أخرى على الشاطئ الشمالى وبوجه خاص إيجاد الظروف الاقتصادية الملائمة للتنمية الاجتماعية بجنوب البحر المتوسط فضلاً عن احترام الكرامة الإنسانية وحسن قبولها.

٢٨- وتذكر بأن التحدى المشترك الذى تواجهه عملية برشلونة لا يزال مثلما كان منذ عشر سنوات، إذ أنه يتمثل فى تحقيق الأمن للدول والشعوب بعيداً عن الحروب والإرهاب، وصور العنف الأخرى، فى تحقيق الأمن الاقتصادى والاجتماعى الذى يتيح مزيداً من فرص النمو والاستثمار والتبادل التجارى والتوظيف والتقدم الاجتماعى لجميع الشركاء المتوسطيين.

٢٩- ترحب بانتخاب السيد محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية يوم ٩ يناير ٢٠٠٥ لدى إجراء انتخابات حرة وديمقراطية فى رأى مجموع المراقبين الوطنيين والدوليين الموجودين فى الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، الأمر الذى ينعش أمانى جديدة بالنسبة لحوار الشرق الأوسط.

٣٠- ترحب بالمناخ الجديد والمشجع للحوار السياسى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واستئناف الاتصالات على مستوى رفيع بين الأطراف والإرادة المشتركة لإيجاد تسوية سلمية للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى بمساعدة المجتمع الدولى، وتدعو جميع الأطراف المعنية بحسم القضايا المعلقة من خلال المفاوضات السياسية المباشرة فى إطار خريطة الطريق للسلام التى قبلها الطرفان.

٣١- تدعو المجتمع الدولى إلى دعم هذه العملية التى يجب أن تقوم على أساس إيجاد دولتين وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك الحقوق الأساسية للشعبين الإسرائيلى والفلسطينى فى العيش فى سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، تدعو الطرفين إلى الامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرقل العملية التى تستهدف تحقيق سلام دائم.

٣٢- تأخذ بعين الاعتبار تماماً، في هذا الإطار، أسباب قلق الوفد الفلسطيني حول القضايا المهمة، ومن بينها، الأمن، وقرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل الإسرائيلي (ما يسمى بجدار الأمن) واللاجئين، والمستوطنات، وقضايا الوضع النهائي؛ كما تأخذ في الحسبان كذلك مخاوف الوفد الإسرائيلي المتعلقة بقضايا مهمة، من بينها، تلك المتعلقة بالأمن، وتدين الجمعية بشدة أى نوع من الإرهاب أو التحريض مهما كان مصدره.

٣٣- تدعو الأطراف إلى الاستفادة من المناخ الجديد للتعاون الذى عززته عملية برشلونة، ولا سيما من حيث بعده البرلمانى الذى جسدته الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية الدائمة، والتى تمثل إطاراً فريداً لدفع الحوار وفرصة للاسهام فى التوصل إلى حل سلمى وعادل ودائم؛ وفى محاولة لبذل الجهود للإسهام فى إيجاد الحوار السياسى اللازم بين الأطراف، وتحيط علما بالتزام لجنتها السياسية بإجراء مناقشة على نطاق أوسع حول الصراع الإسرائيلى الفلسطينى وتقرر، وفقاً للائحة الإجراءات، إنشاء مجموعة عمل من شأنها أن تؤدى إلى خروج الجمعية بمقترحات فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن فى المنطقة.

٣٤- وتلاحظ مع ذلك أن التقدم فى إطار عملية السلام فى الشرق الأوسط لا يجب أن يكون شرطاً مسبقاً لتنفيذ الاصلاحات السياسية فى المنطقة والعكس، أيضا صحيح إذا أن السلام والإصلاح ضروريان فى حد ذاتهما، ويجب أن يستمرا وأن يتدعما بشكل متبادل بنفس العزيمة.

٣٥- تقر بأن التطور السياسى لجمهورية ليبيا الإسلامية فى قبول روح ومبادئ عملية برشلونة يمكن أن يؤدى إلى الاندماج الكامل لهذا البلد فى هذه العملية.

٣٦- يحيي الإصلاح الحديث الذى تناول قانون الأسرة فى المغرب الذى أوسع حقوق المرأة فى هذا البلد وكذا حقوقها أمام القانون؛

٣٧- تثنى على المشاركة السياسية العظيمة من جانب سكان الشاطئ الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط كما حدث فى لبنان وفلسطين والمغرب؛ كما ترى أن مطالبة شعوب المنطقة بالمشاركة الديمقراطية والحكم الرشيد لابد أن تحظى بمزيد من الاهتمام؛

٣٨- تدين بحزم المحاولة التى أدت إلى اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبنانى الأسبق المرحوم رفيق الحريرى، فضلاً عن العديد من المدنيين الأبرياء الآخرين؛ وترجو أن يتم تسليط الضوء على أسباب وملابسات ونتائج هذه العملية، وذلك وفقاً لتصريح رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٥ فبراير الماضى؛ وتطالب السلطات اللبنانية بالاستمرار فى التعاون الكامل مع بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة؛

٣٩- تأمل فى ألا يؤدى حادث الاغتيال هذا واستقالة الحكومة إلى عرقلة العملية الانتخابية فى لبنان، وتؤكد أهمية إجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية وشفافة فى هذا البلد وفقاً للمواعيد المحددة. وترى أن الحكومة اللبنانية لو وجهت دعوة، فسيكون بمقدور البرلمان الأوروبى اتخاذ قرار أن يشارك ببعثة مراقبة فى الانتخابات التشريعية جنباً إلى جنب مع المؤسسات الأخرى الاتحاد الأوروبى . وكذا البرلمانات الوطنية للبلدان الأعضاء فى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية.

٤٠- تذكر بأهمية تطبيق القرار رقم ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذى يؤكد من جديد تمسك المجتمع الدولى بالسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله، ويطالب بالانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان؛ وتسجل الإعلان المتعلق بإعادة الانتشار الأولى لهذه القوات، غير أنها تطالب بأن يتم هذا الانسحاب في أقرب وقت ممكن؛

٤١- وتعتبر من الآن وصاعداً أن تكثيف الاتصالات بين البرلمانيين فى إطار عملية برشلونة سواء على الصعيد الإقليمى أم دون الإقليمى. لابد أن يصبح هدف رئيسياً للمشاركة الأورومتوسطية؛

٤٢- يؤكد أنه من خلال دمج السياسة المتوسطية فى إطار الجزء الأول من المعاهدة الدستورية (الباب الثامن- مادة ٥٦)، فإن الاتحاد الأوروبى يقيم الدليل بدون أى لبس على أن المحيط القريب للاتحاد يعد بمثابة منطقة ذات أهمية استراتيجية؛

٤٣- وتدرك أن إنشاء الجمعية قد أحيا الأمل فى المجتمع المدنى معتقدة أن هذه الجمعية تشكل أداة قادرة على وضع ديناميكية جديدة تسمح بتحقيق تقدم ملموس فى إطار حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية،

الأمر الذى يشجع المجتمع المدنى فى أعمال الجمعية ولجانها وتقترح بناء على ذلك منح ممثلى المجتمع المدنى وضعاً خاصا.

وتكلف اللجنة السياسية والأمن وحقوق الانسان بمتابعة مايأتى:

- الوضع السياسى والأمنى بين إسرائيل وفلسطين والبلدان المجاورة فى الشرق الأوسط.
- المشكلات السياسية والأمنية وما يتعلق بحسن الجوار بين البلدان الشركاء وبوجه خاص المسألة القبرصية.
- التعاون بين البلدان الأورومتوسطية فى مجالات الأمن ومحاربة الإرهاب والنضال من أجل وضع حد لأسلحة الدمار الشامل.
- تعزيز العملية الديمقراطية فى كافة البلدان الشركاء وخاصة فيما يتعلق بحسن سير الانتخابات.
- تنفيذ التوصيات وبرنامج العمل الذى تديره المفوضية الأوروبية (والمبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان).
- احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة فى كل بلد من البلدان الشريكة والارتقاء بحقوق المرأة فى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- وفى هذا السياق إعمال مقررات برنامج عمل بكين ووثائق الدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة بعنوان " المرأة فى عام ٢٠٠٠. المساواة بين الجنسين، التنمية والسلام للقرن الحادى والعشرين، وكذا النتائج التى أقرتها دورات لجنة الأمم المتحدة بشأن المرأة منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمى الرابع.

- المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وتنفيذها من جانب كافة الشركاء.
- تنفيذ إعلان صنعاء الصادر فى يناير ٢٠٠٥.
- النتائج التى أسفرت عنها الاجتماعات الخاصة بالمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية التى انعقدت فى المنطقة فى سياق الجهود الرامية إلى متابعة تحقيق أغراض التنمية والتحديث والإصلاح فى منطقة المتوسط.

٤٥- تأمل فى بذل المزيد من الجهود فى مجال النهوض بحقوق المرأة فى إطار عملية برشلونة؛ وتطالب فى هذا الصدد بوضع خطة عمل إقليمية تستهدف الارتقاء بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بما يتماشى مع روح تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ وتناشد جميع البلدان الأعضاء فى عملية برشلونة أن تلغى التحفظات إزاء اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة؛

٤٦- تأمل فى أن تؤدى هذه العملية إلى تحسين وضع وحقوق المرأة وتعزيز مشاركتها فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى كل دولة من الدول المعنية؛ وتكلف لجنتها المعنية بالشئون السياسية والأمن وحقوق الإنسان بحسن المتابعة؛

٤٧- وتأمل أيضاً فى الاهتمام بالأساليب العملية التى ترمى إلى تعظيم دور المجتمع المدنى فى النهوض بحقوق الانسان فى المنطقة؛

٤٨- تشيد فى هذا الصدد بإنشاء المنبر الأورومتوسطى غير الحكومى للمنتدى المدنى الذى سيعقد اجتماعه التأسيسى الأول خلال شهر أبريل فى لوكسمبورج، ويذكر فى هذا الشأن بأهمية التعاون الوثيق مع هذا المنبر؛

٤٩- وتساند توسيع عملية برشلونة لتشمل أبعاداً جديدة مثل احتمال مشاركة الدول الشريكة المتوسطية فى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع المشترك وفى عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة؛

٥٠- وتؤمن بأن مؤسسة "آنالیند" للحوار بين الثقافات، يجب أن تكون محركاً متميزاً لتحالف حقيقى بين الحضارات فى منطقة البحر المتوسط، وترى أنه من الضرورى - لتحقيق هذا الهدف - أن توجه هذه الأنشطة لا إلى الشباب والصفوة المثقفة فحسب، وإنما إلى المجتمع كله ايضاً، ولاسيما طبقات السكان الأكثر حرماناً.

٥١- وتأمل أن تعمل الجمعية والمؤسسة مع بعضهما بشكل وثيق لسد "عدم وضوح الرؤية" لدى المجتمع المدنى تجاه الشراكة على ضفتى المتوسط، وتطالب بالإسراع فى انتهاج أساليب عملية للتعاون، بصفة عاجلة قدر الإمكان مع إقامة شبكة مناسبة يناط بها جمع اتحادات وجامعات البلدان المتوسطة.

٥٢- تدعو إلى وضع استراتيجية للتصدى بفاعلية للكوارث الطبيعية فى منطقة المتوسط، لا سيما بإقامة نظام إنذار مبكر وبرامج للتعاون فى إعادة بناء المناطق التى اكتسحتها الكوارث بما يغطى أيضاً الشواطئ الأطلنطية للبلدان الأعضاء باعتبارها مناطق مهددة مع مراعاة نتائج أعمال المؤتمر العالمى لمنع الكوارث المنعقد فى اليابان من ١٨ - ٢٢ يناير ٢٠٠٥.

٥٣- تقرر تشكيل مجموعة عمل لدراسة مشكلة الألغام الأرضية التى زرعتها الجيوش الأوروبية فى الأراضي المصرية وجميع الدول الأخرى فى المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية.

٥٤- وتكلف رئيسها بإحالة هذا القرار إلى المؤتمر الأورو- متوسطى القادم لوزراء الخارجية، وإلى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبى والمفوضية الأوروبية وبرلمانات وحكومات الدول المشاركة فى عملية برشلونة والبرلمان الأوروبى.

قـــرار

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

حول المسائل الاقتصادية والمالية

والشئون الاجتماعية والتعليم

(تم اعتماده يوم ١٥ مارس ٢٠٠٥ فى القاهرة)

في أعقاب التوصيات التي أقرت في الاجتماع الثاني للجنة المعنية بالقضايا الاقتصادية والمالية، والشئون الاجتماعية والتعليم المنبثقة عن الجمعية البرلمانية الأورو – متوسطية المنعقد في (الفترة من ١٤ – ١٥ فبراير ٢٠٠٥ – بالأردن)، اعتمدت اللجنة في اجتماعها الثالث المنعقد في ١٢ مارس ٢٠٠٥ في إطار الدورة الأولى للجمعية البرلمانية الأورو متوسطية في القاهرة (مصر) القرار التالي:

١- إن اللجنة على يقين بأن عملية برشلونة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية السلام في الشرق الأوسط، ذلك أن استقرار وتنمية وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط تتوقف بصورة أساسية على إحلال السلم العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

وتؤكد اللجنة على الطابع الخاص للشراكة الأورومتوسطية التى لا تعتبر مجرد شكلا من أشكال المساعدة الإنمائية وإنما تعد مشروعاً للأهداف المشتركة والمسئولية المشتركة.

كما تؤكد اللجنة أن هناك صلة حيوية وجذرية فيما بين الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط وعلى ذلك تدعو اللجنة جميع الشركاء الأورو متوسطيين والمجتمع الدولي المعنيين بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى بذل كافة الجهود لوضع نهاية للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى وللاضطلاع بدور يتسم بمزيد من الإيجابية من أجل وضع خريطة الطريق موضع التنفيذ، من أجل تحقيق الهدف الأسمى الذى

يتمثل في دولتين قابلتين للحياة جنبا إلى جنب إحداهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية، كل منهما ذات سيادة وتتمتعان بحدود واضحة.

تدعو اللجنة أيضا جميع الأطراف المعنية إلى العمل سويا لإعادة عملية السلام الإسرائيلية - السورية وكذا الإسرائيلية - اللبنانية في إطار القرارات المعتمدة وأحكام القانون الدولى من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط.

إن السلام والأمن فى المنطقة يعدان عنصراً جوهريا لخدمة أغراض التعاون الاقتصادى الإقليمى والتكامل والازدهار.

٢- تطلب اللجنة اعتماد تدابير فعالة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى من جانب بلدان الجنوب من جهة وبين بلدان الجنوب والشمال من جهة أخرى، وذلك بإتاحة المزيد من سبل المساعدة الفنية والمالية وكذلك المساهمات التى تتيح مساعدة البلدان المشاركة فى منطقة البحر المتوسط على التكيف مع القواعد وانعكاسات مناطق التجارة الحرة المزمع قيامها بحلول عام ٢٠١٠.

إن تعزيز وحسن استخدام الأدوات المالية لمشاركة برنامج ميدا ٢، وقروض بنك الاستثمار الأوروبى وتسهيل الشراكة والاستثمار الأورو متوسطى FEMIP من شأنها أيضا أن تشكل عاملا حاسما فى تنمية البلدان الشركاء. وفي هذا الصدد تؤمن اللجنة بأن مبادرة أغادير تعد أداة أساسية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم وتعميق التعاون الاقتصادى الإقليمى، وأيضا من أجل تشجيع التبادل التجارى بين بلدان المنطقة، الأمر الذى يتيح فرصا جديدة للاستثمار

والتصدير، وإيجاد إمكانيات إضافية للعمالة والأنشطة فى مختلف القطاعات.

وينبغى أن يصحب هذه الجهود تشجيع البرامج الإنمائية والاجتماعية العمل على تقديم برامج الاتحاد الأوروبى المماثلة إلى البلدان الشركاء.

٣- تدعو الاتحاد الأوروبى إلى مضاعفة الجهود حتى تصل الوسائل المالية المخصصة للمنطقة المتوسطية فى إطار الآفاق المالية، سواء على مستوى ميزانية الاتحاد أو قروض البنك الأوروبى للاستثمار، إلى الحجم المناسب للإسهام فى التحديث الاقتصادى والاجتماعى فى الدول الشريكة.

٤- تتطلع إلى تشكيل مجموعة عمل تختص بدراسة جدوى وشروط تحويل FEMIP إلى بنك أورومتوسطى للتنمية، مع زيادة القروض الممنوحة لدول الجنوب الشريكة، وذلك بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات الأوروبية وخلق فرص العمل فى هذه البلدان، وتحسين هياكلها التعليمية والمهنية.

٥- وتدعو اللجنة إلى استخدام كافة الأساليب لتشجيع وتسهيل تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى منطقة المتوسط، ومثل هذا الأمر من شأنه أن يسهل أيضا نقل التكنولوجيا والمعرفة التي تحتاج إليها بلدان المنطقة، مما يتيح لها تنمية اقتصادها وتخفيف حدة الفقر وهروب الكفاءات والهجرة غير الشرعية. وفي هذا الصدد توصى اللجنة بشدة بذل كافة الجهود لدعم القطاع الخاص فى منطقة المتوسط مع إتاحة

تسهيل وصول صادراتها إلى السوق الأوروبية، فضلا عن النهوض التدريجى بالتبادل الزراعى فيما بينها، كما يجب إيلاء عناية خاصة للتعليم والتدريب المهنى واحترام كافة أركان المساواة بمواجهة التمييز بكافة أشكاله.

٦- تعتبر اللجنة أن المعونة المالية والفنية والتكنولوجية سوف تلعب دورا أساسيا فى عملية الإصلاح وفى التنمية الاقتصادية والمالية لمنطقة المتوسط، وبصفة خاصة بناء اقتصاد حقيقى قائم على المعرفة وتضييق الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب. وتنادى اللجنة بضرورة وضع أولويات للتمويل التي يجب تحديدها خلال السنوات القليلة المقبلة إلى أن يتم إيجاد منطقة للتبادل الحر أورو متوسطية بحلول عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تؤيد اللجنة تشكيل فريق عمل للاستثمار والمشاركة الأورومتوسطية (تسهيل الشراكة والاستثمار الأورومتوسطى FEMIP) والغرض من ذلك تطوير التنمية في القطاع الخاص وتحسين أجواء الاستثمار الاقتصادى والاجتماعى في بلدان المتوسط. ولقد اقترحت اللجنة أن يشارك بنك الاستثمار الأوروبى والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بالإضافة إلى ممثلي المفوضية الأوروبية في اجتماعاتها(كلما رأت اللجنة أن الأمر يقتضي ذلك) وذلك لتبادل وجهات النظر والرد على أسئلة أعضائها. واللجنة تطالب الاتحاد الأوروبي بأن يلتزم بمساعدة وتأييد شركائه بما يتيح تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية الدائمة لدى حلول المرحلة الثالثة لبرنامج ميدا الذى سوف يبدأ العمل

به عام ٢٠٠٨. ومن أجل هذا ينبغى أن تضطلع خطط العمل المنبثقة عن سياسة الجوار للاتحاد الأوروبى بدور أساسى.

٧- واللجنة وهى تعى أن الإصلاح يشكل من الآن فصاعدا بعدا أساسيا فى سياسة منطقة المتوسط برمتها، وتعتبر أن الإصلاح لم يعد ترفا وإنما ضرورة ملحة لمستقبل المنطقة، فإنها تدعو إلى ايجاد الأساليب اللازمة التي يتاح بها دعم الوثيقة التى اعتمدتها القمة العربية فى تونس بشأن " عملية التنمية والتحديث والإصلاح في العالم العربي " وهو التأييد الذى من شأنه أن يدعم المبادئ الديمقراطية ويوسع قاعدة المشاركة السياسية فى المنطقة. ذلك سوف يتيح تركيز الجهود تحسين مستوى الأداء في المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والتعليمية وترى اللجنة أن الإصلاح، أياً كان، ينبغى أن يبدأ في الداخل بواسطة مجتمعات المنطقة ذاتها، وفى الوقت ذاته يجب على الطرفين أن يعملا جنباً إلى جنب لسد النقص في الرؤية التى تعانى منها المشاركة لدى المجتمع المدنى على جانبى البحر المتوسط.

٨- تعقيباً على الآثار المأسوية الناجمة عن زلزال تسونامى الذى ضرب جنوب شرق أسيا ونظراً لتكرار هذه الظاهرة فيما مضى في العديد من مناطق العالم بما فيها المنطقة الأورومتوسطية، تدعو اللجنة كافة الشركاء الأورومتوسطيين للعمل على تضافر الجهود لإنشاء نظام للإنذار المبكر؛ وذلك في أقرب وقت ممكن تحسباً لوقوع الزلازل والأعاصير وكل الكوارث الطبيعية الأخرى في المنطقة الأورومتوسطية. وبطبيعة الحال، سيغطى هذا النظام للانذار المبكر كافة سواحل البلدان

الأعضاء التى تعد منطقة معرضة للأخطار. وتطالب اللجنة باستخدام الأنظمة القائمة مع تطويرها أو الاستفادة من تجارب البلدان التى لديها بالفعل مثل هذه الأنظمة، وتنادى بالبدء فوراً في اتخاذ التدابير التى تؤدى إلى إنشاء هذا النظام.

٩- اقتناعاً من اللجنة بأنه لكى تكون هناك علاقات طيبة بين الشعوب في المنطقة الأورومتوسطية فلابد من إقامة تعاون فيما بينها في المجالات العلمية والتعليمية، ومن ثم، ترى اللجنة أيضا أن الأنظمة التعليمية في هذه المنطقة ستلعب دوراً أساسياً بعد تطويرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لهذه المنطقة. وفى هذا الصدد، تنادى اللجنة بتعزيز التعاون العلمى والتعليمى بين الشركاء الأورومتوسطيين، بما في ذلك التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمى. وتطالب باندماج الشركاء الأورومتوسطيين في البرامج التعليمية للاتحاد الأوروبى مثل TEMPUS أو ERAS MUS وفى غيرها من أنشطة وبرامج البحث العلمى.

١٠- وتطالب اللجنة بإنشاء لجنة خاصة داخل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية تعنى بالقضايا المتعلقة بالمرأة في البلدان الأورمتوسطية الشريكة بوجه خاص.

وتأمل اللجنة وجود تمثيل أكثر إنصافاً للمرأة داخل اللجان.

١٥ مارس ٢٠٠٥

قـــرار

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

حول رفع مستوى المعيشة، وتبادل الخبرات بين المجتمعات المدنية، والثقافة

(تم اعتماده يوم ١٥ مارس ٢٠٠٥ فى القاهرة)

ان لجنة رفع مستوى المعيشة، وتبادل الخبرات بين المجتمعات المدنية والثقافة:

إذ تأخذ فى الاعتبار:

أ- المناقشات المستفيضة التى دارت أثناء الجلسات المعقودة فى ٢٢ سبتمبر، ومن ٣١ يناير إلى١ فبراير ٢٠٠٥،

ب- التعليقات حول الهجرة التى أدلى بها السيد فراتينى، نائب رئيس المفوضية الأوروبية لشئون الحرية والأمن والعدل فى غضون جلسة ٣١ يناير،

ج- المعلومات الخاصة بالتعاون الثقافى الأورو- متوسطى المقدمة من إدارات المفوضية الأوروبية أثناء جلسة ١ فبراير، والآفاق الجديدة التي تتيحها سياسة الجوار الأوروبي للمشاركة،

د- برنامج مؤسسة آناليند الأورو- متوسطية لفترة ثلاث سنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ الذى عرض على المؤتمر الوزارى بلاهاى الوزارى وما توصل إليه من نتائج،

فيما يتعلق بموضوع الهجرة :

١- تذكر بأن الهجرة تمثل ظاهرة ترجع إلى أسباب عدة ويتعين معالجتها من خلال سياسة أوروبية مشتركة، ومشاركة فعالة مع دول المنشأ ودول الترانزيت؛

٢- تعرب عن اهتمامها بمبادرات المفوضية الأوروبية ، ولا سيما فيما يتعلق بالورقة الخضراء حول إدارة الهجرة الاقتصادية، وتشدد على ضرورة احترام أي مبادرة تتخذ في هذا المجال للقانون وللاتفاقيات الدولية؛ وترى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لابد وأن يضطلعوا بمسئولياتهم فيما يتعلق باستقبال المهاجرين واندماجهم في المجتمع، كما يتعين على الدول إضفاء المرونة على إجراءات منح التأشيرات ومراعاة الجوانب الإنسانية في تلك الإجراءات؛

٣- تعرب عن رغبتها فى أن يتم أثناء المناقشة التى تعقب عرض بالورقة الخضراء – والتى من المفترض أن تؤدى إلى اعتماد استراتيجية أوروبية فعلية بشأن الهجرة الشرعية – تحديد صور لانخراط الشركاء المتوسطيين بشكل متزايد على الصعيدين الحكومي والشعبي (بما فى ذلك منظمات غير حكومية، وهيئات ممثلة للمهاجرين الشرعيين فى دول الاتحاد الأوروبى)؛ كما تعرب عن أملها فى أن يتم في سياق إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الالتزام الكامل بتنفيذ مبدأ المسئولية المشتركة للشركاء – الذى يشار اليه باستمرار – باعتباره خطوةً لا غنى عنها تجاه صياغة سياسة أورو- متوسطية مشتركة؛ وتعرب عن تقديرها للجهود المضاعفة التي تبذلها بلدان الترانزيت لاستئصال هذه المشكلة أو التصدي لها؛

٤- تؤكد أن المفاوضات الخاصة بالآفاق المالية للفترة من ٢٠٠٧إلى٢٠١٣ يتعين اعتبارها بمثابة اختبار لمدى إرادة الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى التوصل إلى سياسة مشتركة فاعلة بشأن الهجرة ، وإنجاز الأهداف المنصوص عليها فى برنامج لاهاى . وفى هذا الصدد ، فإنها تعلن ضرورة وجود نهج أوروبى إزاء اقتسام الأعباء الناجمة عن استقبال المهاجرين؛

٥- تذكر بأن الهجرة ترجع أساسا إلى عوامل اقتصادية وتؤكد على ضرورة وضع استراتيجية للتنمية المشتركة بين البلدان الشركاء على جانبي المتوسط؛

٦- تعيد التأكيد على أهمية اتخاذ تدابير وبرامج تستهدف منع هجرة العقول من البلدان المصدرة للهجرات، وذلك من خلال تصحيح الاختلالات الاقتصادية، والبحث عن سياسة للعودة إلى البلدان الأصلية بالنسبة لأولئك الذين يمكنهم الإسهام في تدعيم مجتمعات واقتصاديات بلدانهم الأصلية؛

فيما يتعلق بتدعيم حوار الثقافات والحضارات الأورو متوسطية:

٧- تعرب عن أملها في أن يؤخذ في الحسبان لدى إحياء ودفع حوار الثقافات والحضارات، ضرورة تحديد وتقنين أساس مشترك من القيم المشتركة العامة التي لا تتجزأ، مع مراعاة الهوية الوطنية لكل دولة وكذا التنوعات الثقافية التي ينبغي اعتبارها دائما كقيمة كامنة مضافة وعنصر إثراء للمنطقة بأسرها؛

٨- تعتبر أن البرامج والمشروعات الواردة في السلة الثالثة للمشاركة يتعين أن تتمحور حول موضوعات ذات أهمية خاصة، من بينها حماية وإعلاء قيمة التراث الثقافى والتنوع الثقافى، وكذا التراث التاريخي والفنى؛ والحوار والتفاهم بين الديانات ومختلف المعتقدات الفلسفية؛ وتدعيم التبادل بين الشباب؛ ودفع حوار الثقافات بما في ذلك في دول الاتحاد الأوروبي حيث تكتسب ظاهرة الهجرة ثقلا أكبر؛ والارتقاء بثقافة حقوق الإنسان؛ والارتقاء بمبدأ المساواة بين الجنسين؛ ومنح وضع متميز للمشروعات الموجهة للطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً والتي تستهدف دعم برامج محو الأمية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس؛ وإطلاق حملات التوعية البيئية؛ وزيادة انخراط وسائل الإعلام في مجال نشر وتعميم نتائج ومردودات المشاركة الأورومتوسطية وبث برامج عن البلدان الأورومتوسطية للتعريف بالحضارات المتبادلة على نحو موضوعي؛ والتصدي لنشر الانطباعات الخاطئة والقوالب الجامدة التي تتكون عن الشعوب على جانبي المتوسط سواء في وسائل الإعلام أو الكتابات؛

٩- تشدد على محورية التعاون على مستوى الجامعة فيما يخص السلة الثالثة للمشاركة؛ وتحقيقاً لهذا الغرض، فهى تأمل فى زيادة التبادل بين الأساتذة والطلاب، مؤكدة على أن احتمال إنشاء جامعة متوسطية من شأنه تشجيع تنسيق أكثر فاعلية بين مختلف الفاعلين فى مجالات التعاون؛

١٠- تؤكد من جديد المحورية المطلقة لإجراء مناقشة حول وضع المرأة داخل المجتمع وفى مجال العمل، بما يتيح تحديد مجالات وأهداف مشتركة. وفى هذا الخصوص، فإنها تدعو مكتب الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية إلى دراسة الأساليب اللازمة للتنسيق مع المنتدى الأورو- متوسطى للبرلمانيات بهدف إرساء تحرك مشترك حيال حكومات الدول الأعضاء فى عملية برشلونة؛

١١- تعرب عن تقديرها لبرنامج مؤسسة آنالیند الأورو- متوسطية للسنوات الثلاث، كما تطلب من أجهزة المؤسسة إبلاغها بصورة منتظمة بالمعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج. كما تشير إلى أن الجهد المتصل والمتلاقى بين جميع الشبكات الوطنية هو وحده الكفيل بضمان التشغيل الكامل للمؤسسة؛

١٢- تسجل بارتياح التوصل إلى حل لمشكلة تمويل المؤسسة التى تملك حالياً ما يعادل ١١ مليون يورو فى شكل مساهمات مالية تطوعية من الدول المشاركة. وهى تأمل فى أن تتمكن المؤسسة مستقبلاً من الاستفادة من نظام تمويل مستقر من خلال إتاحة تلقى المساهمات من مانحين جدد مثل الوحدات المحلية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخاصة؛

١٣- تعرب عن أملها فى إرساء تنسيق تام بين المؤسسة والجمعية البرلمانية التى يستطيع أعضاؤها- المنتخبون مباشرة بواسطة شعوب الدول الشريكة - إعطاء دفعة لأنشطة التعاون الثقافى. وفى سبيل تفعيل هذا الهدف، فإنها ترى أنه من الملائم أن يقوم المكتب بالنظر فى مدى مناسبة إشراك تمثيل عن الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية فى أعمال أجهزة التسيير بالمؤسسة؛

١٤- تأمل في إعطاء دفعة جديدة للتنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة وبصفة خاصة المياه؛

١٥- ترى ضرورة وضع استراتيجية تقوم على التعاون على تحقيق التنمية الريفية المتكاملة مع تشجيع الزراعة المستدامة، وذلك بهدف الارتقاء بالتماسك الاجتماعى، والاقتصادى والإقليمى وتجنب التدهور البيئى للموارد القليلة الملوثة بالفعل فى هذه المنطقة.

الإعـلان الختامـى

١- عُقدت الدورة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية فى القاهرة فى الفترة من ١٢ إلى ١٥ مارس ٢٠٠٥ بناءً على دعوة من مجلس الشعب المصرى إعمالاً لنتائج الاجتماع التأسيسى للجمعية الذى عُقد فى مارس ٢٠٠٤ وأيضا القرارات التى اتخذها مكتب الجمعية.

٢- شارك فى المداولات الوفود الرسمية الممثلة لكل من برلمانات الشركاء المتوسطيين العشرة، وبرلمانات البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبى، والبرلمان الأوروبى. كما دعُى كمراقب ممثلون برلمانيون من كل من ليبيا، وموريتانيا، ورومانيا، وبلغاريا، وكضيف خاص كل من الاتحاد البرلمانى العربى، والاتحاد البرلمانى الدولى، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

٣- تولّى رئاسة الدورة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية الدكتور **أحمد فتحى سرور** رئيس مجلس الشعب المصرى ورئيس الجمعية. كما عقدت اللجان الدائمة الثلاث للجمعية اجتماعات موازية فى ١٢ مارس برئاسة كل من السيدة **طوقية سيفى** (اللجنة السياسية، والأمن، وحقوق الإنسان) والدكتور **هشام الدباس** (اللجنة الاقتصادية والمالية والشئون الاجتماعية والتعليم) والرئاسة المشتركة للسيدين **ميلود شرفى**، **ومحمد المنصورى** (لجنة تحسين نوعية الحياة، والمبادلات الانسانية، والثقافة).

٤- عقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية البرلمانية الأورو متوسطية صباح يوم ١٤ مارس، حيث ألقى الدكتور **أحمد فتحى سرور**، رئيس الجمعية خطاباً افتتاحياً أعقبه بيانات ألقاها كل من السيد **نيكولا شميت** الوزير المنتدب للشئون الخارجية والهجرة فى لوكسمبورج والرئيس الحالى لمجلس الاتحاد الأوروبى، حول "استعراض عملية برشلونة"، والسيد **أحمد أبو الغيط** وزير خارجية جمهورية مصر العربية، والسيدة **مارجوت وولستروم**، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، حول "سياسة الجوار الأوروبى، والمشاركة الأورومتوسطية" والسيد **عمرو موسى** الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول "عملية برشلونة والمشاركة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبى مع البلدان المتوسطية"، والسيد **فؤاد المبزع** رئيس مجلس النواب التونسى حول "آراء الشركاء المتوسطيين إزاء المشاركة الاستراتيجية الأوروبية".

وقد أعقبت كل من هذه البيانات مناقشة أبرزت اهتماماً كبيراً من جانب أعضاء الجمعية حيال عملية برشلونة، ونوهت بحرصهم على إعطاء قوة دفع جديدة لها قبيل حلول موعد الذكرى العاشرة لتوقيع إعلان برشلونة.

٥- عُقدت جلسة عمل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بعد ظهر يوم ١٤ مارس، وقام رؤساء اللجان الدائمة الثلاث للجمعية بعرض التقارير النهائية للجان، كل على حدة، على الجلسة العامة. وألقى السيد

تراجوت شوفتهالر المدير التنفيذى لمؤسسة آنالينـد الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات بياناً أمام الجلسة العامة.

٦- تركزت المناقشة العامة التى جرت أثناء الجلسة العامة على الموضوع الرئيسى للدورة الأولى وهو: " المشاركة الاستراتيجية الأوروبية مع منطقتىّ المتوسط والشرق الأوسط، وسياسة الجوار الأوروبى"، كما تناولت التقارير النهائية للجان الدائمة.

٧- وكان من شأن المناقشات التى دارت حول البيانات التى ألقيت فى الجلسة الافتتاحية، والمناقشة العامة التى جرت أثناء جلسة العمل أن سمحت للمشاركين بما يلى:

أ- التأكيد على محورية عملية برشلونة باعتبارها الأداة الرئيسية للمشاركة والحوار بين الشركاء الأورومتوسطيين.

ب- الترحيب بقرار وزراء خارجية الدول الأورومتوسطية فى لاهاى فى نوفمبر ٢٠٠٤ والخاص بإعلان ٢٠٠٥ عام منطقة المتوسط.

ج- الترحيب بإعلان تونس الذى أصدرته قمة دول الجامعة العربية حول "مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح" كإطار شامل لجهود الشركاء العرب المتوسطيين على مسار متابعة الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى، وتعاونهم مع الشركاء الدوليين لدعم ومساندة هذه الجهود.

د- الترحيب بالتقدم المحرز فى سياق تطوير سياسة الجوار الأوروبى لكونها سياسة ترمى إلى تعزيز عملية برشلونة بشرط عدم الإخلال سواء بمبادئ المساواة، والمسئولية المشتركة، والاحترام المتبادل، والتضامن والتعاون، أو بالإطار متعدد الأطراف للعملية.

ه- التشديد على الأهمية التى يوليها الشركاء للمؤتمر الأورومتوسطى غير العادى المقرر عقده بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لعملية برشلونة فى نوفمبر ٢٠٠٥، وأيضا الإسهام الموضوعى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية فى هذا المؤتمر.

و- استذكار المبادئ الواردة فى إعلان برشلونة والتى تنص، من بين أمور أخرى، على أنه يتعين على الشركاء الأورومتوسطيين "الإحجام، وفقا لقواعد القانون الدولى، عن أى تدخل مباشر أو غير مباشر فى الشئون الداخلية لشريك آخر، واحترام المساواة السيادية وجميع الحقوق المتصلة بها، وإرساء حكم القانون والديمقراطية فيما يتعلق بنظمهم السياسية، مع الاعتراف فى هذا الإطار بحق كل من هؤلاء الشركاء فى حرية اختيار وتطوير النظام السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى والقضائى".

ز- اعتماد المناقشات البرلمانية على تبادل حر وصريح للآراء حول القضايا السياسية، ويحكم تلك المناقشات مبادئ حكم القانون والديمقراطية.

ح- التنويه بمبدأ الملكية المشتركة لعملية برشلونة، وأيضا بالطلب الذى طالما نادى به الشركاء المتوسطيون للمشاركة الكاملة فى صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج فى إطار عملية برشلونة.

ط- الترحيب فى هذا الصدد باستحداث فقرات بخصوص منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى إطار اتفاقيات وخطط العمل المقبلة؛ والتأكيد على أن مثل هذه التدابير يتعين تنفيذها من قبل جميع الشركاء دون تمييز من أجل إخلاء منطقة المتوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ي- مطالبة الاتحاد الأوروبى بدعم جهوده للتأكد من أن الأموال المخصصة لمنطقة المتوسط فى إطار الآفاق المالية للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ سوف تصل إلى الحجم المطلوب من أجل مواصلة عمليات التحديث الاقتصادى والاجتماعى فى بلدان الشركاء المتوسطيين.

ك- التأكيد مجدداً على التزامهم بحل متفاوض بشأنه يتم الاتفاق عليه بين أطراف الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى وفقا لخريطة الطريق وتفاهمات اجتماع شرم الشيخ، وتثنى على قيام مصر بالدعوة لهذا الإجتماع، وتعيد التأكيد على أن السلام العادل والدائم والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، تمثل جميعها المبادئ التوجيهية التى يتعين

على المفاوضات الاسترشاد بها صوب الحل الخاص بمفهوم الدولتين، وأن السلام الشامل يجب أن يشمل كلاً من سوريا ولبنان.

ل- دعوة الاتحاد الأوروبى إلى الاضطلاع بدور سياسى أكثر نشاطاً فى عملية التسوية السلمية للصراع العربى -الإسرائيلى أخذاً فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية للاتحاد الأوروبى فى المنطقة، وأيضا التأثير الايجابي للسلام على عموم العلاقات الأورومتوسطية.

م- دعوة جميع الأطراف العراقية إلى المشاركة الكاملة والنشطة فى العملية السياسية المتواصلة، وكذا فى صياغة دستور يحقق آمال الشعب العراقى فى إطار نظام ديمقراطى، وفى ظل عراق حر وسلمى، وسيادى وموحّد، ينعم بالرفاهية.

ن- الدعوة إلى استخدام جميع الوسائل من أجل تشجيع وتسهيل تدفقات الاستثمارات الأوربية المباشرة فى المنطقة المتوسطية.

س- التأكيد على ضرورة توفير المساعدات المالية والتقنية، وزيادة فرص نفاذ صادرات السلع الزراعية والصناعية للبلدان المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوروبى، والترجمة العملية لتسهيل حصول هذه البلدان على مزايا الحريات الأربع، وذلك وفقاً لما جاء بوثيقة المفوضية الصادرة بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٣، وتمهيداً لاستكمال منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠.

ع- دعوة اللجان إلى بحث الاقتراح الخاص بإرساء آليـــة للحمايـــة المدنية ضد الكوارث الطبيعية وتلك التى هى مـــن صـــنع الإنســـان وتقديم الاقتراحات عقب المشاورات والآراء الملائمـــة التـــى دارت على مستوى الخبراء الوطنيين لكل من الـــدول الموقعـــة لعمليـــة برشلونة والمفوضية الأوربية ومجلس الاتحـــاد الأوروبـــى التـــى شملت، ضمن أمور أخرى، تنفيذ نظام الإنذار المبكر للحماية المدنية فى منطقتى المتوسط والأطلنطى.

ف- التأكيد على أهمية دور مؤسسة آنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات إزاء تعزيز الفهم المتبادل بين الشعوب الأورومتوســـطية، والقضاء على التحيزات والقوالب الجامـــدة، وتشـــجيع التعدديـــة، واحترام "الآخر"، وإبراز التراث المشترك للمنطقة الأورومتوسطية، وتعميق دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية كمحفـــزين للتطوير والتحديث والإصلاح، والتفاهم والاحترام المتبادليْن.

٨- عقدت الجلسة الختامية صباح يوم ١٥ مـــارس ٢٠٠٥، حيـــث جـــرى التصويت على التعديلات، وتم اعتماد القرار الختـــامى للـــدورة الأولـــى (مرفق النص).

٩- أدلى السيد **جوزيب بوريل فونتيـل** رئيس البرلمان الأوروبى بملاحظـــات ختامية أثناء هذه الجلسة. وألقى الـــدكتور **أحمـد فتحـى سـرور** رئـــيس الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بياناً ختامياً، وتنقل رئاسة الجمعيـــة

إلى السيد **جوزيب بوريل فونتيل** رئيس البرلمان الأوروبى الذى سيتولى الرئاسة اعتباراً من ٢٣ مارس ٢٠٠٥ و لمدة عام.

١٠- أعرب المشاركون عن عميق شكرهم لجمهورية مصر العربية، ولمجلس الشعب المصرى على ما قدمّوه من كرم الوفادة، وعلى حسن التنظيم فى إطار الإعداد لعقد الدورة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، كما أعربوا عن شكرهم وتقديرهم الخاص للدكتور **أحمد فتحى سرور** رئيس الجمعية على جهوده المخلصة خلال فترة رئاسته، وحكمته الرشيدة فى إدارة فعاليات الدورة الأولى للجمعية, وأشاروا بالترحاب إلى الدعوة الموجهة من البرلمان الأوروبى لاستضافة الدورة الثانية للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية فى بروكسل، والجلسة غير العادية للاحتفال بالذكرى العاشرة لعملية برشلونة التى يفضل أن تعقد فى منطقة متوسطية شريكة.

١١- طلبت الجمعية من رئيسها إرسال هذا الإعلان، والملاحق المرفقة، إلى رؤساء برلمانات وحكومات البلدان الأعضاء فى عملية برشلونة الخمسة وثلاثين، وأيضا إلى كل من ليبيا وموريتانيا ورومانيا وبلغاريا، والاتحاد الأوروبى، والمؤسسات المشاركة الأخرى.